

Distr.: General
11 November 2003
Arabic
Original: English

بيان أدلى به رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٨٥٦ التي عقدها مجلس الأمن في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، فيما يتعلق بنظر المجلس بالبند المعنون ”الحالة في الصومال“، أدلى رئيس المجلس بالبيان التالي باسم المجلس:

”إن مجلس الأمن، إذ يشير إلى قراراته السابقة بشأن الحالة في الصومال، ولا سيما بيان رئيسه الصادر في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٣ (S/PRST/2003/2)، وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ (S/2003/987)، يؤكد مجددا التزامه بالتوصل إلى تسوية شاملة دائمة للحالة في الصومال، واحترامه لسيادته وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته، بما يتماشى مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه القوي لعملية المصالحة الوطنية في الصومال التي انطلقت تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد)، وبقيادة كينيا. ويشيد المجلس بالتقدم الذي أحرزته العملية ويعترف بالتحديات التي لا تزال قائمة.

”ويرحِّب مجلس الأمن بالقرارات ذات الصلة التي اتخذها القمة العاشرة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاجتماع الوزاري الأول للجنة التيسير التابعة للهيئة والمعنية بعملية السلام في الصومال في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

”ويحث مجلس الأمن جميع القادة الصوماليين على المشاركة البنّاءة في اجتماع القادة الذي تزمع لجنة التيسير التابعة للهيئة الدولية المعنية بالتنمية عقده في كينيا في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ من أجل تسوية الخلافات القائمة بينهم،

والتوصل إلى اتفاقات بشأن حكومة يكتب لها البقاء وإيجاد حل دائم للصراع في الصومال شامل لجميع الأطراف.

”ويثني مجلس الأمن على حكومة كينيا للدور الحيوي الذي تقوم به في تيسير عملية المصالحة الوطنية في الصومال، وعلى رئيس أوغندا يويري موسيفيني لانضمامه إلى عملية التيسير، ويشجع لجنة التيسير على العمل المتضافر من أجل نجاح عملية المصالحة.

”ويشيد مجلس الأمن أيضا بالدعم الذي يقدمه الاتحاد الأفريقي لعملية المصالحة الوطنية في الصومال، بما في ذلك مشاركته في العملية، والتزامه بنشر بعثة للمراقبة العسكرية في الصومال حالما يتم التوصل إلى اتفاق شامل.

”ويدعو مجلس الأمن المجتمع الدولي إلى مواصلة بذل جهوده لدعم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في تيسير عملية المصالحة الوطنية في الصومال، ويدعو البلدان المانحة إلى المساهمة في العملية، وفي الصندوق الاستئماني لبناء السلام في الصومال ونداء الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات من أجل الصومال.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء الحالة الإنسانية في الصومال، ويدعو القادة الصوماليين إلى تسهيل توصيل المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها، وتأمين سلامة جميع موظفي المعونة الدوليين والوطنيين.

”ويرحب مجلس الأمن بالبعثة المرتقبة إلى الصومال وإلى دول في المنطقة، التي ستضطلع بها اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) في الفترة من ١١ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، كخطوة صوب الإنفاذ الكامل لحظر الأسلحة. ويدعو المجلس الدول والمنظمات ذات الصلة إلى التعاون مع هذه البعثة.

”ويكرر مجلس الأمن التأكيد على أن وضع برنامج شامل لبناء السلام، يركز خاصة على نزع السلاح والتسريح والتأهيل والإدماج، مهم بالنسبة لمرحلة ما بعد الصراع في الصومال.

”ويعرب مجلس الأمن عن استعداده لمساعدة الأطراف الصومالية، ودعم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في تنفيذ الاتفاقات التي يتم التوصل إليها في عملية المصالحة الوطنية في الصومال“.